

الفصل الثاني

دور الجمهور في حماية حقوق ضحايا

الجريمة في مرحلة المحاكمة

تمهيد وتقسيم:

عندما نتحول من الشرطة إلى الناحية القضائية لنظام العدالة الجنائية، لنوضح دور الجمهور في حماية حقوق ضحايا الجريمة في مرحلة المحاكمة، يصادفنا كثير من النماذج علي التعاون بين الجمهور والسلطة القضائية. من ذلك المساهمة الشعبية في القضاء في النظم الإجرائية التي تأخذ بنظام المحلفين أو غيره من صور القضاء الشعبي، كما أن واجب الجمهور في أداء الشهادة أمام القضاة واجب مهم يساعد علي الوصول بالدعوى الجنائية إلى مبتغاه بعقاب الجاني وحصول الضحايا علي حقوقهم. كما تتيح بعض النظم الإجرائية كالشريعة الإسلامية والقانون الإنجليزي لأفراد الجمهور الادعاء أمام جهات القضاء في الدعاوى الجنائية بدلا من الضحايا.

ولما كان دور الجمهور في حالة القضاء الشعبي أو المحلفين لا يختلف كثيرا عن دور القضاة الرسميين من زاوية حماية حقوق ضحايا الجريمة، اللهم إلا في كونهم من الجمهور لا الحكومة، فإننا لن نتناول دورهم هذا، ونحيل بصدده علي باب القضاء. ليبقي معنا بعد ذلك تناول دور الجمهور في أداء الشهادة، وفي الادعاء أمام القضاة بدلا من الضحايا.

ونعالج دور الجمهور في حماية حقوق ضحايا الجريمة في مرحلة المحاكمة

من خلال الباحثين التاليين:

المبحث الأول: دور الجمهور في أداء الشهادة.

المبحث الثاني: دور الجمهور في إقامة الدعوى الجنائية بدلا من ضحايا الجريمة

المبحث الأول

دور الجمهور في أداء الشهادة

أولا : أهمية أداء الجمهور للشهادة:

إن الشهادة هي عماد الإثبات في المواد الجنائية، بإعتبار أن الشهادة هي أبرز الأدلة علي ارتكاب الجريمة وتحديد المساهمين فيها، سيما وأن الإثبات في المواد الجنائية -والذي يرد علي واقعة مادية- يصعب أن يتم عن طريق الكتابة، وأن المتهم لا يبادر دائما إلي الاعتراف. « فالجريمة ليست تصرفا قانونيا يتحرى الجناة إثباته بالكتابة، ولكنها عمل غير مشروع يجتهد الجاني في التكتم عليه عند ارتكابه ويحرص علي إخفائه عن الناس. ولهذا فإن العشور علي شاهد يعتبر كسبا كبيرا للعدالة..»^(١٢٤). ويقال تقليديا أن القاضي لا يكون بوسعه أن يحكم بغير الاستماع إلي الشهود الذين يمثلون بالنسبة لديه « عيون العدالة وأذانها »^(١٢٥).

فالحق -وهو موضوع التقاضي- يتجرد من كل قيمة إذا لم يرقم الدليل الذي يستند إليه، فالدليل هو قوام حياة الحق ومعقد الثقة فيه، حتى صدق القول بأن الحق مجردا عن دليله يصبح عند المنازعة فيه والعدم سواء. وهنا يتعين أن تلقي وسائل الإثبات الموضوعية منها والإجرائية عناية خاصة، إذ

أنها الوسيلة التي يتوسل بها صاحب الحق إلى إقامة الدليل على قيام هذا الحق، وتقديمه للقضاء ليتمكن منه^(١٢٦).

إن قيام الجمهور بهذا الدور له أهمية بالغة لنشر لواء العدالة بين أفراد المجتمع، ليحيا الأنام في أمان وسلام، وتسود الأرض شريعة السلام، ويحافظ الجميع على هذا النظام ومنع الجريمة وردع المجرمين، فيقود ذلك إلى سعادة البشر في حياتهم، كما يؤدي إلى حماية المجتمع من الانهيار. فكل شخص عليه التزام أخلاقي بأن يتقدم ليُدلي بمعلوماته متى علم بالجريمة سواء تم استدعاؤه أم لا، وذلك انطلاقاً من وحي ضميره^(١٢٧).

فالسكوت عن المجرم يساعده ويشجعه ويضمن له الإفلات من العدالة، الأمر الذي تضيع معه حقوق ضحايا الجريمة، الذين يطرقون باب العدالة، ولم يجدوا من يمد لهم يد العدالة والعون من الجمهور، حتى ولو بإبداء الشهادة فحسب، فلا يعودون إلا بحفى حنين، بعد طول عناء في هوة الإجراءات السحيقة التي سقطوا فيها من قنة النيق!! . ثم ما هو موقف الشخص الذي يعلم باتهام إنسان بريء ولا يبادر تلقائياً إلى الإدلاء بوالديه من معلومات، ويفوت الفرصة على هذا المسكين فيعرضه لصدور حكم ظالم دون أن يقترف ذنباً !!

يجب أن يكون معلوماً أن الالتزام العام الذي يقع على الجمهور بأداء الشهادة - في ظل الأنظمة القانونية - ليس التزاماً قانونياً، وإنما هو التزام أخلاقي في المقام الأول، على الرغم من وجود تطبيقات متناثرة هنا وهناك على الالتزام بأداء الشهادة في مواقف محددة كما في حالة العلم بوقوع جريمة خطوية وعدم التبليغ عنها، أو حالة علم الشخص بوقائع تفيد براءة آخر محكوم عليه أو محتجز وإحجامه عن الشهادة رغم ذلك. وكقاعدة عامة فإن الالتزام القانوني

ينحصر في حالة استدعاء الشاهد للشهادة، فيقع عليه الالتزام بالحضور، وفي حالة امتناعه فإنه يخضع للعقوبة، سواء تمثل ذلك في رفضه للحضور أم رفضه للإدلاء بالشهادة.

وننتقل الآن لدراسة الحالات التي يلتزم فيها الجمهور بأداء الشهادة، والواجبات الملقاة عليه في هذا الصدد، وذلك في القانونين الفرنسي والمصري في البندين التاليين.

ثانيا: الحالات التي يلتزم فيها الجمهور بأداء الشهادة في القانون الفرنسي

يلزم المشرع الفرنسي الجمهور بالإدلاء بالشهادة في حثتين: الأولى إذا دعي الشخص فعلا إلى أدائها، والثانية إذا علم الفرد بدليل براءة متهم. وما عدا ذلك فإن أمر الشهادة يترك إلى ضمير الفرد نفسه، فله الإحجام عنها أو الإقدام عليها^(١٢٨). حتى ولو أهدر هذا الإحجام حقوق ضحايا الجريمة.

الحالة الأولى: إذا دعي الشخص لأداء الشهادة:

يلتزم الشاهد بالحضور وأداء اليمين والإدلاء بالشهادة ما دام قد كلف بالحضور تكليفا قانونيا صحيحا طبقا للمواد (٣/٣٢٦، ٤٣٨، ٥٣٦. أ.ج.ف.) وترجع أهمية التكليف بالحضور إلى إعطاء المحكمة حق اتخاذ وسائل الإكراه والجزاءات المنصوص عليها في المادة (١٠٩ أ.ج.ف.) حيث أنه لا يمكن الحكم بالغرامة إلا بعد التأكد من صحة الإعلان^(١٢٩).

علي أن الشاهد الذي يحضر من تلقاء نفسه دون تكليف وأدي اليمين، فإن شهادته صحيحة وليس للمتهم أن يعترض علي سماع أحد الشهود بسبب أنه حضر بناء علي تكليف غير قانوني^(١٣٠). كما أن الشاهد الذي يحضر بدون تكليف ويرفض الإدلاء بالشهادة، يحكم عليه بنفس العقوبة الواردة في المادة (١٠٩ أ.ج.ف.)^(١٣١)، وفي حالة عدم حضوره في المرات اللاحقة يحكم عليه بنفس العقوبة (م ٢/١٠٩) بناء علي طلب النيابة العامة، وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بضبط وإحضار الشاهد، وللمحكمة إذا رأت ضرورة شهادة الشاهد أن توجب الدعوى إلي الموسم القادم بالنسبة لمحكمة الجنايات، وإلي جلسة مقبلة بالنسبة لمحكمة الجنايات والمخالفات، علي أن يتحمل الشاهد كل مصاريف الاستدعاء ونفقات سفر الشهود الآخرين^(١٣٢).

وللشاهد الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر ضده بالغرامة من محكمة الجنايات نتيجة عدم حضوره، في غضون خمسة أيام من تاريخ إعلانه، وتنظر المعارضة في نفس الموسم القضائي أو في الموسم المقبل، وإذا كان الحكم عليه صادرا من محكمة الجنايات والمخالفات فله فضلا عن المعارضة أن يستأنف الحكم الصادر في المعارضة (م ٤٤٠، ٥٣٦ أ.ج.ف) كما له أن يستأنف الحكم الصادر ضده في حالة رفض الإدلاء أو تأدية اليمين (م ٤٤١، م ٥٣٦).

وترد علي هذه القواعد ثمة استثناءات:^(١٣٣)

للأشخاص الذين يستحيل حضورهم بسبب المرض يمكن للقاضي المختص بالتحقيق أن يسمع شهادتهم حيث يقيمون. كما أن الحصول علي شهادة كبار الدولة وممثلي الدول الأجنبية يخضع لإجراءات شكلية خاصة نظرا

لوظائفهم الحساسة. كما أن الأشخاص الملتزمين بسر المهنة يمكنهم رفض الإدلاء بأقوالهم. وأخيرا فإن لأطراف النزاع -بموافقة النيابة العامة والمتهم- أن يتنازلوا صراحة أو ضمنا عن سماع الشهود الذين تم تكليفهم بالحضور قانونا^(١٣٤).

هذه إطلالة سريعة علي أحكام قيام الجمهور بتأدية الشهادة إذا ما دعي إليها من السلطات المختصة بالمحاكمة، لننتقل إلي بيان الحالة الثانية من التزام الجمهور بأداء الشهادة.

الحالة الثانية: إلزام فرد الجمهور بتأدية الشهادة إذا علم بدليل براءة متهم.

إذا كان الأصل أن الامتناع عن أداء الشهادة لا يشكل جريمة إلا إذا كان الشخص قد دعي فعلا لأدائها إلا أن المشرع الفرنسي^(١٣٥) قد خرج علي هذا الأصل في حالة استثنائية، يفضي فيها الامتناع عن أداء الشهادة إلي نتائج جسيمة، وهي حالة علم الشخص بدليل براءة متهم، فذهب المشرع الفرنسي إلي إلزام الفرد بأداء الشهادة في هذه الحالة (م ٦٣/٣ عقوبات ملفي فرنسي).

فتنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ ع فرنسي والمعدلة بمرسوم ٢٥ يونيو ١٩٤٥ - سابق الإشارة إليه - علي عقاب "كل من علم بدليل براءة شخص محبوس احتياطيا أو محكوم عليه في جنابة أو جنحة، وامتنع عمدا عن الإدلاء بشهادته إلي السلطات القضائية أو إلي الشرطة. ولا يعاقب من تأخر في الإدلاء بشهادته متى تم هذا الإدلاء بصورة عفوية". فقد قرر هذا النص إلزام

الشخص بالإدلاء بشهادته من تلقاء نفسه من لحظة القبض على المتهم البريء، بل إن القانون قد قرر إعفاء الشخص الشاهد من العقوبة إذا تأخر في الإدلاء بشهادته إلى ما بعد صدور حكم بإدانة المتهم، بل حتى إلى ما بعد البدء في تنفيذ العقوبة إذ يمكن عندئذ إعادة النظر في القضية.

وتنص الفقرة الرابعة من ذات المادة على أن «يعفي من تطبيق أحكام الفقرة السابقة مرتكب الفعل الذي أدى إلى محاكمة الشخص البريء والفاعلون معه وشركاؤه، فضلا عن آباء وأصهار هؤلاء الأشخاص حتى الدرجة الرابعة» . وعلة هذا الإعفاء مفهومة إذ لا يلزم الشخص بالشهادة ضد نفسه، وبالنسبة للآخرين المذكورين في النص فالإعفاء من الشهادة يجيء مراعاة لصلوة الرحم بينهم وبين الجاني.

وقد نص قانون العقوبات الفرنسي الجديد على هذه الأحكام في المادة (٤٣٤ - ١١) مع تشديد العقوبة إلى الحبس ٣ سنوات وغرامة ٣٠٠ ألف فرنك والواقع أن في إلزام الجمهور بتأدية الشهادة في مثل هذه الحالة مفيد من ناحيتين: فهو من ناحية حماية للبراءة الشرفاء من أن يزج بهم في عرصات (أي ساحات) القضاء ودياجير السجون، ومن ناحية أخرى يثلج صدور ضحايا الجريمة بالمساعدة في القبض على مرتكبي الجريمة الحقيقيين، فيوقع عليهم العقاب، وربما حصل الضحايا منهم على التعويض المالي.^(١٣٦)

ثالثا: الحالة التي يلتزم فيها الجمهور بتأدية الشهادة في القانون

المصري:

١ - مضمون هذه الحالة:

نود أن نسترعي الانتباه في البداية، إلى أن المشرع المصري لم يلزم الجمهور بتأدية الشهادة كأصل عام، اللهم إلا إذا طلبت السلطات المعنية منه ذلك، أما إذا لم تطلب السلطات أحد الأفراد للشهادة، فهنا يكون الأمر متروكا لضميره: فله أن يؤدي الشهادة، وله أن يحجم عنها دون عقاب، حتى ولو علم بدليل براءة متهم. وفي هذا مفسدة كبيرة تعود بالضرر على المجتمع عامة وضحايا الجريمة خاصة، ولذا نهيب بالمشرع منذ البداية أن يتدخل وينص على عقاب كل من لديه معلومات عن أية جريمة ولا يتقدم للإدلاء بها، كأصل عام ثم يقرر بعد ذلك الاستثناءات التي تقتضيها الضرورة.

فنحن في زمان انهارت فيه القيم وسادت الماديات والأنانية بين أفراد المجتمع، فإذا لم يتقدم الشاهد من تلقاء نفسه، ليضئ الطريق للعدالة ويعينها في أداء رسالتها حتى تصل إلى ما تصبو إليه من أمن وأمان فينعم الجميع بالسكينة، إذا لم يتقدم من تلقاء نفسه أمكن التلويح له بالعقاب على امتناعه، فيحصل المجتمع على ما يريد.

ونعمد الآن إلى بيان أحكام تأدية الشهادة إذا ما دعي الفرد إليها، فنبين واجبات الشهود وجزاء الإخلال بها، وحقوق الشهود في مرحلة المحاكمة على النحو التالي.

٢ - واجبات الشهود وجزاء الإخلال بها:

يجب على الشاهد الذي كلف بالحضور^(١٣٧) أمام المحكمة أن يحضر، فإذا تخلف جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة، بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً في المخالفات وثلاثين جنيهاً في الجنح وخمسين جنيهاً في الجنايات (م/٢٧٩م) من قانون الإجراءات الجنائية المصري). ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور، ولها أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره (م/٢٧٩م). وإذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية أو من تلقاء نفسه وأبدي أعذاراً مقبولة، جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة (م/٢٨٠م)، فإذا تخلف الشاهد أيضاً بعد تكليفه بالحضور للمرة الثانية جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة، وللمحكمة أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره في نفس الجلسة، أو في جلسة أخرى تؤجل إليها (م/٢٨٠م).

ويجب أن يكون معلوماً أنه إذا لم يحضر الشاهد، وحكمت عليه المحكمة بالغرامة، فلا يعفي منها لكونه معفي قانوناً من أداء الشهادة للأسباب المبينة في القانون، فهذه الأسباب تعفيه من الإدلاء بالشهادة فحسب، دون الإعفاء من الحضور أو أداء اليمين^(١٣٨). علي أنه إذا لم يحضر الشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم في الدعوى جاز له الطعن في حكم الغرامة بالطرق المعتادة (م/٢٨٢م). وإذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يميز له القانون فيها ذلك، حكم عليه في مواد المخالفات بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً، وفي مواد الجنح والجنايات بغرامة لا تزيد

علي مائتي جنيه، وإذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة، يعفي من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها (م ٢٨٤).

ويشترط لتوقيع هذه العقوبة أن يكون الشاهد ملزما قانونا بأداء الشهادة^(١٣٩). فإذا كان من الأشخاص الذين يوجب القانون عليهم أو يرخص لهم بالامتناع عن الشهادة^(١٤٠)، فلا يجوز عقابه علي امتناعه عن الإدلاء بالشهادة طبقا لنص المادة (٢٨٦) والمادة (٢٨٧).

٣ - حقوق الشهود في مرحلة المحاكمة:

قد سبق لنا أن أوردنا بعض التوجيهات لحماية حقوق الشاهد في مرحلة ما قبل المحاكمة، وسنحاول في هذه السطور بيان بعض حقوق الشاهد في مرحلة المحاكمة.

ولعل أول ما ينبغي مراعاته ضرورة حسن معاملة الشاهد في فترة المحاكمة، فإذا كانت القوانين تحرص علي ضرورة احترام كرامة المتهم في جميع مراحل الدعوى، فالشاهد أولى بهذا الاحترام، وبالمعاملة الكريمة، لأنه ليس طرفا في الدعوى، ويقوم بواجبه في سبيل مساعدة القاضي لتحقيق العدالة. فيجب معاملته معاملة طيبة، تضع السكينة في قلبه، وتجعله مطمئنا وهو يدلي بأقواله، وتشعره بأهميته ومقدار الخدمة التي يؤديها للعدالة بقول الحق. فالشاهد إنسان ومن ثم معرض لأن تقع عليه بعض المؤثرات نتيجة المعاملة غير الطيبة، فتحدث في نفسه أثرا بالغا قد يؤدي إلي المساس بالحقيقة ذاتها^(١٤١). وإذا كان موقف الاتهام غالبا ما يضع الاضطراب في نفس الفرد، فإن وقوع الجريمة في حد ذاته من شأنه أن يؤثر في نفسية الجمهور، ومن بين أفراد

الشاهد الذي يحتمل أن يلازمه الاضطراب، وهو أمر لا ينبغي أن يفقد بسببه واجب احترامه^(١٤٢).

كما ينبغي عدم إجهاد الشاهد، لأنه شخص ساقته الظروف إلى أن تصل للمركاته بعض المعلومات عن واقعة جنائية معينة، واقتضي الواجب الاجتماعي أن يكشف عما وصل إلى علمه دون أن يجني من ورائه شيئاً، وهو في قيامه بهذا الأمر يفقد جزءاً من وقته وبعضاً من راحته^(١٤٣). فلا ينبغي أن يضار الشاهد بأدائه لهذا الواجب الاجتماعي، وإلا وصلنا إلى حالة من إنكار الشهادة ربما تضار بها العدالة، ولهذا ينبغي أن تولف للشاهد ظروف مناسبة يدلي فيها بأقواله، ولا يصل الأمر أبداً إلى حد إجهاده^(١٤٤). وأهم ما استلقت النظر في هذا الخصوص أن الشاهد كثيراً ما يحضر في الموعد المضروب للجلسة، وينتظر عدة ساعات ريثما ينادي عليه، ثم يفاجأ بتأجيل الجلسة إلى موعد آخر، وربما يحضر في الموعد المحدد، ولسبب أو لآخر قد تؤجل الجلسة مرة ثانية... وهكذا. هذا الإرهاق قد يجعل الشاهد ينكر كل المعلومات التي يعرفها عن الجريمة، ومن باب حسن الظن بالشاهد، نقول أنه قد لا ينكر المعلومات لكنه حتماً قد ينسى جزءاً من الشهادة. فعلى المحكمة أن تعجل بسؤال الشاهد، حتى لا يتكرر استدعاؤه، فتعطل أعماله، وتلتبس أو تضيع الحقائق من ذاكرته^(١٤٥).

ومما له أهمية في هذا الخصوص توفير الحماية للشاهد في فترة المحاكمة^(١٤٦)، وقد يتبادر إلى الذهن من الوهلة الأولى أن الشاهد في غير حاجة للحماية وهو بقاعة المحكمة، ولكن إذا نظرنا للواقع ملياً لبان لنا أن الشاهد قد يتعرض لكثير من المؤثرات التي قد تحدث أثراً في نفسه، الأمر الذي قد يؤدي

إلى المساس بالحقيقة ذاتها، فنظرات المتهم الحافظة إليه، وكثرة الأسئلة الإيمانية التي توجه إليه من الخصوم أو من محامي المتهم، ناهيك عن التلميح والتلويح بالتهديد والوعيد من أقارب المتهم... كل ذلك وما إليه يوجب على هيئة المحكمة إبعاد الشاهد عنه بقدر الإمكان. ويجب على المحكمة منع توجيه أسئلة للشاهد إذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير جائزة القبول، ويجب عليها أن تمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة، مما يبني عليه اضطراب أفكاره أو تخوفه (م ٢٧٣/٢ أ.ج).

ونذكر هنا بما سبق أن قلناه - في معرض حديثنا عن دور الشرطة في حماية الشهود - بمنع أي منشورات أو مطبوعات أو غيرها مما يكون من شأنه التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة في دعوى معينة مطروحة أمام القضاء (م ١٨٧ ع.)، وحماية الشاهد من إكراهه على عدم أداء الشهادة أو لحمله على قول الزور (م ٣٠٠ ع.) كما نذكر بدور الشرطة في حماية الشاهد بعد أداء الشهادة على النحو الذي بيناه تفصيلا فيما سبق.

وأخيرا فإن للشهود الحق في الحصول على التعويضات عن مصاريف الانتقال لأداء الشهادة، وربما يتكبد الشاهد في سبيل الانتقال لتأدية الشهادة مصاريف هو في أمس الحاجة إليها، فضلا عن تعطيل مصالحه، ولهذا نصت المادة (٢٢ أ.ج) على أن « يقدر قاضي التحقيق بناء على طلب الشهود المصاريف والتعويضات التي يستحقونها بسبب حضورهم لأداء الشهادة ».

هذه عجالة عن أحكام قيام الجمهور بتأدية الشهادة، والجمهور غير ملزم بأداء الشهادة إلا إذا دعت السلطات إلى ذلك، فله أن يحجم عنها إذا لم تطلبه السلطات، وفي هذا ضرر كبير للعدالة عامة ولضحايا الجريمة خاصة.

فمعرفة الحقيقة تتوقف في كثير من الأحوال علي أقوال الشهود، ولهذا يجيب العناية برفع مستوى الإحساس بمسئولية الأفراد تجاه العدالة، لضمان مساهمتهم الجدية الصادقة في معرفة الحقيقة^(١٤٧). وضمان حقوق ضحايا الجريمة في محاكمة الجناة والحصول علي الحقوق المالية والمعنوية منهم.

المبحث الثاني

دور الجمهور في إقامة الدعوى الجنائية بدلا من ضحايا الجريمة

تقسيم:

سوف نتحدث في هذا المبحث عن ثلاث موضوعات هي: موقف الأنظمة المقارنة من دور الجمهور في هذا الصدد وأهمية هذا الدور، وكيفية ممارسة الجمهور لرفع الدعوى الجنائية في القانون الإنجليزي، وأخيرا قيود ممارسة الجمهور لهذا الدور، وذلك كل في مطلب مستقل علي النحو التالي:-

المطلب الأول

موقف الأنظمة المقارنة من هذا الدور ، وأهميته

تختلف التشريعات فيما بينها من حيث السماح لأفراد الجمهور بحق رفع الدعوى الجنائية مباشرة أمام القضاء، سواء كانوا مجنبا عليهم أم لا، وذلك وفقا للأنظمة الإجرائية التي تأخذ بها. ففي التشريعات التي تأخذ بالنظام الاتهامي^(١٤٨) يملك فرد الجمهور حق تحريك ومباشرة الدعوى الجنائية، ولا توجد سلطة معينة تحتكر الاتهام. أما التشريعات التي تأخذ بنظام

التقيب والتحري^(١٤٩) فإنها تحرم الجمهور - كأصل عام - من حق إقامة الدعوى الجنائية.

والواقع أن النظام الاتهامي وإن كان - من الناحية القانونية - لا يعبأ بالصيغ ولا يخفل بالشكليات، إلا أنه يستجيب للعاطفة الشعبية استجابة مباشرة^(١٥٠). إذ يحقق مساهمة جماهيرية أكبر في إدارة العدالة الجنائية، فيكون من حق أي فرد في المجتمع أن يقيم الدعوى الجنائية أمام المحكمة عن أية جريمة ولو لم يكن مجنيا عليه فيها.

وحق الأفراد في هذا الصدد يجد أساسه في الفكرة التي مؤداها: أن الدولة ما دامت قد منعت الأفراد من القصاص لأنفسهم، وآلت علي نفسها أن تقضي بينهم في هذا الخصوص، فلا أقل من أن تسر لهم حق الشكوى في مقابل قيامها بالقضاء. كما ينهض هذا الحق علي فكرة المنازعة أو الخصومة، ولا محل لانفراد الدولة بالاتهام إلا إذا وقعت عليها الجريمة مباشرة. ثم إن أعمال هذا الحق يحول دون التعسف أو الانحراف بالسلطة إذا تركز الاهتمام في يد واحدة. وأخيرا فإن حرمان الفرد من هذا الحق يمثل عدوانا علي حريته الفردية التي تسعى الدساتير إلي تكريسها وتمجيدها^(١٥١).

وليس ثمة شك في أن قيام الجمهور بهذا الدور له أهميته في سبيل كفالة حقوق ضحايا الجريمة، فالدولة - ممثلة في أجهزة العدالة الجنائية - قد تتحجم عن تحريك الدعوى الجنائية، لأسباب تكون منها موضع التقدير. « كما أن المجني عليه فرد، وقد شكني سطوة الجاني، أو يخضع لإغرائه، فيحجم عن تحريكها، فضلا عن أن تحميل المجني عليه وحده عبء تعقب الأدلة التي تثبت وقوع الجريمة وجمعها وإعدادها، إرهاقا يعذر عليه - إن لم يستحل - القيام به

لأنها عملية فنية شاقة ومكلفة، فضلا عن تحميله نفقات تكليف محام يتولى مباشرة إجراءات الدفاع عنه، وهي إجراءات كثيرة ما كان المجني عليهم يجهلونها»^(١٥٢). كل ذلك يجعل قيام الجمهور بهذا الواجب من الأهمية بمكان لكفالة حقوق ضحايا الجريمة.

ويتعين ألا يغرب عن الملاحظة أننا اقتصرنا على دراسة القانون الإنجليزي فقط دون القوانين الأخرى التي تطبق النظام الاتهامي، لأننا عكفنا على دراسة القانون الأمريكي الحالي فوجدنا أنه تحول كثيرا عن النظام الاتهامي ليتجه رويدا رويدا صوب النظام التتبعي، ومفاد ذلك - من زاوية البحث - أنه لم يعد للجمهور، بل للمجني عليه نفسه، دور يذكر في إقامة الدعوى الجنائية. كما أن المراجع التي تحت أيدينا عن القانون السوداني - وهو يطبق إلى حد بعيد النظام الاتهامي - هذه المراجع عن قانون الإجراءات الجنائية السوداني المُلغى، وليس القانون الحالي لسنة ١٩٩١، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإننا نعني بدراسنا للقانون الإنجليزي الوضع السائد في كل من إنجلترا وويلز فحسب دون باقي أجزاء المملكة المتحدة البريطانية، لأن أيرلندا واسكتلندا هما أنظمة إجرائية مختلفة عن النظام الإنجليزي المقصود بالدراسة. ويجب ألا يغرب عن البال من ناحية ثالثة، أنه ولئن كانت إقامة الدعوى الجنائية ثابتة بحسب الأصل لفرد الجمهور في جميع الأحوال وجميع الجرائم، إلا أن المشرع الإنجليزي قد لاحظ خطورة أعمال هذا الأصل على إطلاقه، فأنشأ في إدخال تعديلات عليه - بهدف تهذيبه - بلغت شأوا كبيرا في عام ١٩٨٥، بإدخال نظام شبيه بنظام النيابة العامة المعمول به في النظام اللاتيني، وهو نظام « الهيئة الملكية للدعاء العام ».

ولدراسة دور الجمهور في إقامة الدعوى الجنائية بدلا من المجني عليه في القانون الإنجليزي نقسم الحديث فيه إلى المطلبين التاليين:-

المطلب الثاني

كيفية قيام الجمهور بإقامة الدعوى الجنائية

إن المبدأ المتواتر في النظام الإجرائي الإنجليزي -من الناحية النظرية علي الأقل- أن القانون لا يحفل بشخص من يملك تحريك الدعوى الجنائية، فلكل مواطن أن يستعمل هذا الحق. ويقوم الأفراد بدورهم في هذا الصدد عن طريق الطلب من المحكمة بتكليف المتهم بالحضور^(١٥٣) أمام محاكم الصلح^(١٥٤)، وذلك في نطاق جرائم العدي البسيطة، وهي الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٧ من قانون الجرائم الماسة بالأشخاص الصادر في عام ١٨٦١، كجرائم العنف العائلي، وكجرائم المنازعات التي تقع بين الجيران، بخصوص حدود الملكية وأفعال الأطفال والجرائم التي تنشأ من تربية الحيوانات وما إلى ذلك^(١٥٥). أما الجرائم الجسيمة فإن الأفراد - رغم أنهم يملكون هذا الحق بصدها فإنهم- يعذبون عن ذلك طواعية لكثرة تكاليف رفع الدعوى عنها^(١٥٦).

فالفرء يلجأ مباشرة إلى القاضي ويلقي إليه بشكواه، و يتولى الاتهام فيشرح دعواه، ويدعو شهوده ويناقش شهود المتهم، ثم له أن يستأنف الحكم الذي يصدره القاضي في هذا الصدد^(١٥٧). علي أن الفرد يعفي من تحمل عبء الاتهام إذا كانت الدعوى تمس بصفة خاصة مصلحة الدولة، كجرائم الجاسوسية وأمن الدولة وجرائم القتل العمد وتزوير الأوراق الرسمية، إذ يخشى

أن يفشل الفرد في مباشرة الاقمام، فتتولى الدولة الاقمام في هذه الحالة لما لها من إمكانات تفوق وإمكانات الجمهور في هذا الصدد^(١٥٨) .

ومن الطبيعي أن يكون لأفراد الجمهور الحق في القيام بالقبض على المشتبه فيه بدون أمر ، في الحالات التي يميز فيها القانون ذلك^(١٥٩) . وذلك كتحضير للاقمام ، فلا بد من وسائل يتوصل بها لوضع هذا الحق موضع التنفيذ^(١٦٠) .

ولما كانت الاعتبارات العملية، قد تصرف بعض الأفراد عن ممارسة هذا الدور، نظرا لكثرة التكاليف ، ولعدم وجود مصلحة مباشرة تبرر المخاطرة بمسئولية فرد الجمهور عن اقمام شخص بجرمة ، ما فتى أمر إدانته عنها محل شك ، لكل هذا فقد ترك بعض أفراد الجمهور هذا الأمر لرجال الشرطة ، و اكتفى بمجرد إبلاغ الشرطة بأمر الجريمة المرتكبة و بالأشخاص المشتبه فيهم وعلى ذلك فرجل الشرطة هو الذي يياشر رفع الدعوى الجنائية عن الجرائم التي تبلغ إليه، فضلا عما يشهده هو من جرائم، وكذلك في الحالات التي يتقاعس فيه الأفراد عن استعمال حقهم. على أنه كان ينظر إليه في مباشرة هذا الأمر على انه مواطن عادى ، وبوصفه عضوا في الجماعة لا ممثلا للدولة^(١٦١) .

ولقد قامت اللجنة الملكية للإجراءات الجنائية بإجراء دراسة في هذا الصدد، ظهر منها أن نسبة القضايا الجنائية التي تمت الملاحقة بشأنها بناء على مبادرة الأفراد والهيئات الخاصة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٥ % من مجموع القضايا الجنائية التي تصل أمام المحاكم^(١٦٢) .

المطلب الثالث

قيود ممارسة الجمهور لحق رفع الدعوى الجنائية بدلا من المجني عليهم

القيود الأول : الحصول على إذن مسبق من بعض الجهات لرفع الدعوى الجنائية.

أسلفنا أن المشرع الإنجليزي لاحظ خطورة ترك الاقمام كلية في يد الأفراد ، فأنشأ في إدخال تعديلات على هذا النظام بقصد التقييد والتضييق من نطاق استعمال الأفراد لهذا الحق . ومن هذه التعديلات ، والتي تمثل في جوهرها قيودا حقيقيا على الأفراد في ممارستهم لهذا الحق ، وضع الفرد في مباشرته للاقمام تحت رقابة الدولة، حتى تتوازن مصلحة الدولة مع حق الأفراد بتحجيم دائرة الاقمام الفردي في إطار معقول ، فيلزم الأفراد الحصول على إذن مسبق من بعض الأجهزة حتى يتسنى لهم رفع الدعوى الجنائية^(١٦٣) . وتختلف الأجهزة المختصة بإصدار الأذن تبعا لطبيعة الجريمة وجسامتها : فقد تكون هذه الجهة وزير الداخلية كما في الجرائم التي يرتكبها أجنبي طبقا لقانون المياه الإقليمية لعام ١٨٧٨^(١٦٤) . وقد تكون النائب العام^(١٦٥) كما في الجرائم ذات الصبغة السياسية، وجرائم أمن الدولة والجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، وبعض الجرائم الهامة الأخرى^(١٦٦) . ولقد قرر أحد الباحثين أن هذه الحالات قد وصلت زهاء الأربعين حالة^(١٦٧) . على أن النائب العام لا يخضع في منح هذا الإذن أو رفضه لأي رقابة، بل الأمر متروك لحض تقديره ولا يعني ذلك أن قراره يصدر على غير أساس ، بل يبنيه على أسس من سماع الطرفين وشهودهما، أي أنه يقوم بإجراء شبيه بما تجر به النيابة العامة في النظام اللاتيني ، بيد أنه لا يلتزم بنتيجة

هذا التحقيق بل لا يلتزم بأجرائه أصلاً^(١٦٨). وقد تكون الجهة المختصة بإصدار الإذن مدير الادعاء العام^(١٦٩) إذ يوجد ما ينف على الأربعين قانوناً تجرم أفعالاً معينة وتتطلب من الأفراد الحصول على موافقة مدير الاتهام العام ، حتى يمكنه تحريك الدعوى عنها^(١٧٠). ومما تجدر الإشارة إليه أن الجرائم التي يلزم فيها الإذن من مدير الاتهام العام هي - في أغلبها - من الجرائم الحساسة على المستوى الشخصي والعائلي^(١٧١).

القيود الثاني : حق النائب العام في وقف إجراءات الدعوى الجنائية .

كما أن من التعديلات والقيود التي تضيق في حق أفراد الجمهور من مباشرة الدعوى الجنائية بدلا من المنجي عليهم ، تلك السلطة الممنوحة للنائب العام ، والتي بناء عليها يكون بمقدوره أن يوقف إجراءات الدعوى في أي مرحلة من مراحلها قبل صدور حكم فيها ، وأوجب القانون على المحكمة إجابة النائب العام إلى طلبه^(١٧٢) . ولقد علق البعض^(١٧٣) على هذه السلطة بأنها تقييد إلى حد كبير حق المنجي عليه (فما بالنابا بفرد عادى من الجمهور ا) في الوصول بدعواه إلى غايته ، ولا ضمان لعدم انحراف السلطة إلا في شخص النائب العام . وهذه السلطة الممنوحة للنائب العام أشد خطورة من سلطة الحفظ أو القرار بأن لا وجه المخولة للنيابة العامة في نظلم الاتهام العادي ، لأنها تعترض سير الدعوى أثناء نظرها أمام القضاء .

وينبغي ملاحظة عدة أمور في هذا الصدد : من ناحية أولى فإن قرار النائب العام بإيقاف سير الملاحقة ، يعني إرجاء الملاحقة إلى أجل غير مسمى ، دون أن يتمثل مع حكم البراءة^(١٧٤). ومن ناحية ثانية نجد أن النائب العام لا

يأشر هذه السلطة من الناحية العملية إلا في حالات نادرة ترجع في مجملها إلى الحد من الإقامات الكيدية ، والتستر على الأعراض ، ومراقبة القضايا ذات الحساسية الخاصة بالأمن القومي^(١٧٥). ومن ناحية ثالثة فإن كل فرد من الجمهور له أن يطلب من النائب العام إصدار الأمر محل الدراسة ، طالما لم تفصل المحكمة في الدعوى ، على أن صدور الأمر لا يحول دون إعادة توجيه الإقام مرة أخرى . ويخضع النائب العامة في ممارسته هذه السلطة لرقابة البرلمان - وهذه هي الناحية الرابعة - وينادى الفقه بإخضاع هذه الممارسة للرقابة القضائية^(١٧٦).

القيد الثالث : إنشاء الهيئة الملكية للادعاء العام :

لقد بلغت التعديلات حدا كبيرا في التضييق على الإقام الفردي ، وذلك باستحداث الهيئة الملكية للادعاء العام^(١٧٧) بمقتضى قانون ملاحقة الجرائم لعام ١٩٨٥ . إذا ما فتى أمر حصول الأفراد على إذن من جهات معينة لتحريك الدعوى الجنائية عن جرائم معينة ساريا^(١٧٨) ، كما أن سلطة النائب العام في وقف سير الإجراءات ما زال معمولا بها ، بل وعلى نطاق أوسع^(١٧٩) ، أضف إلى ذلك - وهذا من مستحداثات القانون الجديد - أن الهيئة الملكية للادعاء العام ، ممثلة في مدير الادعاء العام أو أحد وكلائه ، لها متابعة ومباشرة أي ملاحقة جنائية بدأها الأفراد ، حالة محل هذا الأخير ، وهي تباشر هذه السلطة في أي وقت ولأي سبب ، فقد يكون لتدعيم الإدعاء الفردي ، أو لأن الفرد قد تنازل عن ادعائه أو لأن الجريمة مرتبطة بأخرى أشد منها جسامة... الخ^(١٨٠). كما أصبح من اختصاص هذه الهيئة مباشرة الادعاء العام أمام القضاء في دعاوى التي يكون جهاز الشرطة قد قرر تحريك الإجراءات بشأنها

وهو ما يعنى سحب سلطة مباشرة الإدعاء من جهاز الشرطة^(١٨١)، ومعلوم أن جانبها كبيرا مما يحركه أفراد الشرطة من دعاوى يكون من منطلق كونهم أفرادا عاديين ، لا أصحاب سلطة في أجهزة العدالة الجنائية .

نتهى إذن من العرض السابق بنتيجة مؤداها : أن حق أفراد الجمهور في إقامة الدعوى الجنائية بدلا من المجني عليهم ، لم يعد في القانون الإنجليزي مطلقا ، كما كان في الماضي، بل أصبح محفولا بعدد من القيود ربما تنتهي من الناحية العملية - كما يقول أحد الشراح الإنجليزي^(١٨٢) - من تجريدته من محتواه ومزاياه إلا النذر القليل .

و إذا تم إجهاض هذا الحق كلية - كما حدث في النظام اللاتيني تقريبا - لم يعد أمام الجمهور من أجل حماية حقوق ضحايا الجريمة إلا الإبلاغ عن الجرائم التي يعلمون بها ، فما لا يدرك كله لا يترك كله .

وهذا نكون انتهينا من دراسة دور الجمهور في مرحلة المحاكمة ، لننتقل الى دراسة دور الجمهور في تقديم الحماية لحقوق ضحايا الجريمة في مرحلة ما بعد المحاكمة ، وذلك في الفصل التالي .